١ - برنامج تيسير العلم، السنة الثانية، الكتاب الخامس،

٢ - ((برنامج تيسير العلم، السنة الأولىٰ، الكتاب السادس، سنة ١٤٣٠هـ))

٣- {برنامج تيسير العلم، الكتاب الثاني، سنة ١٤٢٩هـ}

٤ - {{برنامج مهمات العلم ، السنة الثالثة، الكتاب الرابع، المسجد النبوي ، ٢٦ صفر سنة ١٤٣٣}}.

٥ - [[برنامج تعليم الحجاج، الكتاب الثَّالث، السنة الأولىٰ، مكة، سنة ١٤٣١]]



تعليقات علىٰ

«القواعد الأربع للشيخ محمد عبد الوهَّاب»

الشَّيخ صالح بن عبد الله العصيمي

النُّسخة الإلكترونية الثَّالثة

الشيخ لم يراجع التفريغ

بالتنسيق مع موقع: http://www.j-eman.com

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهمَّ إني أبرأُ إليك من كلِّ حولٍ وقوَّةٍ إلَّا بك وحدَك.

الحمد لله الدَّائم توفيقُه، المتواترِ عطاؤه وتسديدُه، وأشهدُ أنَّه هو الإلٰهُ الحقُّ المبينُ، لا إلٰه إلَّا الله العظيمُ الحليمُ، وأشهدُ أنَّ محمدًا خاتَمُ النبيِّين ﷺ وعلى آله وصحبه والتَّابعين.

وبعد، فإنَّ هٰذا التَّفريغ هو دمجٌ لخمس تعليقات للشَّيخ صالح بن عبد الله العصيمي حفظه الله، معتمدًا على تعليقات (برنامج تيسير: السَّنة الثانية، الكتاب الخامس)، وما أضفته من برنامج تيسير العلم: السنة الأولى، الكتاب السادس، سنة ١٤٣٠هـ كان بين: ((..))، وما أضفته من (برنامج تيسير العلم، الكتاب الثاني، سنة ١٤٢٩هـ) كان بين: {..}. وما أضفته من (برنامج مهمات العلم لسنته الثالثة ١٤٣٣) كان بين {{..}}. وما أضفته من (برنامج تعليم الحجاج، سنة ١٤٣١) كان بين [[..]].

وأصل التَّفريغ لغيري..

والشَّيخ حفظه الله لم يراجع هٰذا التفريغ فإن وجدتم ما يحتاج للمراجعة فراسلوني على البريد:

sallllm@gmail.com

واللهَ أسأل الإخلاص في القول والعمل.

أخوكم سالم بن محمَّد الجزائري

٥/ ربيع الأوَّل/ ١٤٣٣هـ

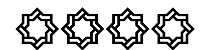


السَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الحمد لله الذي جعل الدِّين يسرًا بلا حرج، والصَّلاة والسَّلام علىٰ النَّبيِّ المبعوث بالحنيفيَّة السَّمحة دون عوج، وعلىٰ آله وصحبه ومن علىٰ سبيلهم درج.

أمَّا بعد..

فهٰذا شرح الكتاب (**الخامس**) من المرحلة الأولىٰ من (**برنامج تيسير العلم**) في (سنته الثَّانية) وهو (**القواعد الأربع**) لإمام الدَّعوة الإصلاحية في جزيرة العرب الشَّيخ محمَّد بن عبد الوهَّاب التميمي المتوفىٰ سنة ١٢٠٦، وهو الكتاب الخامس في التَّعداد العامِّ لكتب البرنامج.





قال الشَّيخ محمَّد بن عبد الوهَّاب رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

أَسْأَلُ اللهَ الكَرِيمَ رَبَّ العَرْشِ العَظِيمِ أَنْ يَتَوَلاَّكَ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَأَنْ يَجْعَلَكَ مُبَارَكًا أَيْنَمَا كُنْتَ، وَأَنْ يَجْعَلَكَ مِمَّنْ إِذَا أُعْطِيَ شَكَرَ، وَإِذَا ابْتُلِيَ صَبَرَ، وَإِذَا أَذْنَبَ اسْتَغْفَرَ، فَإِنَّ هَؤلاءِ الثَّلاث عُنْوَانُ السَّعَادَةِ.

استفتح المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ رسالتَه بالدُّعاء لقارئ كتابه بثلاث دعواتٍ جامعةٍ:

أوَّلُها: أن يتولَّاه اللهُ في الدُّنيا والآخرة، فيكون وليُّه اللهَ، والوليُّ: {{هو المتصرِّف في خلقه بما ينفعهم في الدُّنيا والآخرة؛ فـ}} هو النَّصير.

ثانيها: أن يجعله مباركًا أينما كان؛ أي سببًا لكثرة الخير ودوامِه. [[فإنَّ البركة اسم لثبوت الخير ودوامه]].

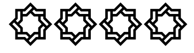
وثالثُها: أن يجعله ممَّن إذا أُعطي شكر، وإذا ابتُلي صبر، وإذا أذنب استغفر، وعدَّهُنَّ المصنِّفُ عنوانَ السَّعادة، والعُنْوان ما يدلُّ على الشَّيء، ومنه عنوان الكتاب وهو اسمه [[الدَّال عليه]]، وعُنْوانُ السَّكَن وهو مَوضِعُ السُّكنى.

والسَّعادة هي الحال الـمُلائِمة للعبد ((في القلب أو الجسد أو خارج عنهما)).

والعبدُ يتقلَّب بين أحوالٍ ثلاثٍ: نعمةٍ واصلة، ومُصيبةٍ حاصلة، وسيِّئةٍ مَفعولةٍ.

فالمأمور به عند وصول النِّعمة: شُكرُها، وعند حصول المصيبة: الصَّبرُ عليها، وعند فعل السَّيِّئة: [[التَّوبة إلى الله عَزَّ وَجَلَّ منها و]] سُؤالُ اللهَ مغفرتها.

ومَن امتثَل المأمور فيهنَّ نال سعادة الدُّنيا والآخرة، فحال الإنسان لا تَخرج عن الواردات التي ذَكَرنا: نعمةٍ واصلة، أو مصيبة حاصلة، أو سيِّئة مفعولة، وفي كلِّ حال منها أمرٌ رتَّبه الشَّرع على ما ذَكَرنا آنفًا، فمَن امتَثَله حصَّل السَّعادة، فعُرف معنى كونهنَّ عنوانًا للسَّعادة؛ أي دالًّا عليها مرشدًا إليها، ((وبهذا التَّقرير ينكشف الغطاء عن معنى المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ (فَإِنَّ هَؤلاءِ الثَّلاث عُنْوَانُ السَّعَادَةِ))).





ثمَّ قال المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

اعْلَمْ - أَرْشَدَكَ اللهُ لِطَاعَتِهِ - أَنَّ الحَنِيفِيَّةَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ أَنْ تَعبُدَ اللهَ وَحْدَهُ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ؛ وَبِذَلِكَ أَمَرَ اللهُ جَمِيعَ النَّاسِ وَخَلَقَهُمْ لهَا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾[الذَّاريات].

الحنيفيَّة شرعًا لها معنيان:

- **أحدُهما**: عامٌّ، وهو الإسلام.

- **والثَّاني**: خاصٌّ، وهو الإقبال على الله بالتَّوحيد، ولازِمه: الميل عمَّا سواه.

وهي دين الأنبياء جميعًا، فلا تختصُّ {{بنسبتها}} بإبراهيم -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-، {{إنَّما شاع في عرف أهل العلم بنسبتها إليه اتِّباعًا للسِّياق القرآني فإنَّه واقعٌ كذلك،}} وأُضيفت إليه {{لأمرين:

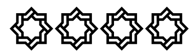
أحدهما: أنَّ الذين نزل فيهم القرآن وبعث فيهم الرسول ﷺ يعرفون إبراهيم -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- فينتسبون إليه، ويذكرون أنهم من ولده ويزعمون أنهم على ميراث من دينه، فأحرى بهم أن يكونوا كأبيهم حنفاء غير مشركين به.

والثَّاني: أنَّ الله ﷻ جعل إبراهيم -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- إمامًا لمن بعده من الأنبياء فأمر باتباعه، ولم يجعل غيره كذلك. فناسب نسبتها إليه. ذكره أبو جعفر بن جرير في «تفسيره»}}

فهو أكمل الخَلْق تحقيقًا لها، مع تقدُّمه بالأبوَّة على نبيِّنا محمَّد ﷺ، المُشارِك له في كمال التَّحقيق للحنيفيَّة، فهو أبٌ من آبائه المذكورين في عمود نسبه، فحسنت الإضافة إليه.

والنَّاس جميعًا مأمورون بها {{وهي عبادة الله}} ومخلوقون لأجلها، والدَّليل قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾[الذَّاريات]، فإنَّما خُلِق الجنُّ والإنسُ لأجل العبادة كما في هٰذه الآية، وإذا كانوا مخلوقين لأجْلها فهم مأمورون بما خُلِقوا له، لأنَّ علَّة الخلق إيقاعُ العبادة.

فظهر بهذا الإيضاح وجه دلالة الآية على المسألتين جميعًا (= الأمر بها، والخلقِ لها)، فالأمر لازم لفظها والخلق صريحه.





فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ اللهَ خَلَقَكَ لِعِبَادَتِهِ فَاعْلَمْ أَنَّ العِبَادَةَ لاَ تُسَمَّى عِبَادَةً إِلَّا مَعَ التَّوحِيدِ، كَمَا أَنَّ الصَّلاَةَ لاَ تُسَمَّى صَلاَةً إِلَّا مَعَ الطَّهَارَةِ، فَإِذَا دَخَلَ الشِّرْكُ فِي العِبَادَةِ فَسَدَتْ، كَالحَدَثِ إِذَا دَخَلَ فِي الطَّهَارَةِ.
فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ الشِّرْكَ إِذَا خَالَطَ العِبَادَةَ أَفْسَدَهَا وَأَحْبَطَ العَمَلَ، وَصَارَ صَاحِبُهُ مِنَ الخَالِدِينَ فِي النَّارِ، عَرَفْتَ أَنَّ أَهَمَّ مَا عَلَيْكَ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ؛ لَعَلَّ اللهَ أَنْ يُخَلِّصَكَ مِنْ هَذِهِ الشَّبَكَةِ، وَهِيَ الشِّرْكُ بِاللهِ الَّذِي قَالَ اللهُ تَعَالَى فِيهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النِّساء: ٤٨، ١١٦]، وَذَلِكَ بِمَعْرِفَةِ أَرْبَعِ قَوَاعِدَ ذَكَرَهَا اللهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ.

{{لما قرَّر المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ أنَّ حكمة خلقنا هي عبادة الله؛ وهٰذا أمر اتِّفاقيّ بين أهل القبلة، ذكر (أَنَّ العِبَادَةَ لاَ تُسَمَّى عِبَادَةً إِلَّا مَعَ التَّوحِيدِ)، فمن زعم أنَّه يعبد الله وهو غير موحِّدٍ له فهو كاذبٌ في دعواه، ولا اعتداد بعبادته.}}

عبادة الله لها معنيان في الشَّرع:

أحدهما: عامٌّ، وهو امتثال خطاب الشَّرع المقترِن بالحبِّ والخضوع.

{{وعُبِّر بالخضوع في بيان حقيقة العبادة العامَّة دون الذُّل خلافًا للجاري في ألسنة المتكلِّمين فيها لأمرين:

أحدُهما: اقتفاء خطاب الشَّرع في كون الخُضوع عبادة يُتقرَّب بها إلى الله، بخلاف الذُّل فإنَّ الذُّلَّ يتمحَّض في كونه قدريًّا كونيًّا [[فقط]]، أمَّا الخضوع فيكون كونيًّا قدريًّا ويكون دينيًّا شرعيًّا، فيقال للخلق: اخضعوا لله، ولا يقال لهم: ذُلُّوا لله، وفق ذلك وقعت دلائل الشَّريعة عند البخاري من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «إذا قضى الله بالأمر إلى السَّماء ضربت الملائكة بأجنحتها خُضْعَانًا لقوله»، [[أي خضوعًا له، وضرب الملائكة لأجنحتها خضوعًا عبادة؛ لأنَّ أفعال الملائكة أصلُها طلب القُربة من الله تَعَالَى وعبادته؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ يعني الملائكة ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ﴾ [الأعراف:٢٠٦] فالأصل في أفعالهم أنها للعبادة]] وروى البيهقي بسند صحيح في قنوت عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في وتره: (ونُؤمن بك ونخضعُ لك)، فالعبادة التي يتقرَّب بها إلى الله هي الخضوع دون الذُّل.

والثَّاني: أنَّ [[الذُّلَّ ينطوي على القهر والإجبار، فـ]] قلب الذَّليل فارغٌ من الإقبال على الله [[بالتَّعظيم]] الذي هو حقيقة العبادة، كما أنَّه يتضمَّن نقصًا لا يناسب الكمال الذي تورِّثه العبادة، ومنه قوله تعالى: ﴿خَٰشِعِينَ مِنَ ٱلذُّلِّ﴾[الشُّورى:٤٥]، وقوله: ﴿تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ [القلم:٤٣]، فلا يأتي الذُّلُّ إلَّا نقصًا، فالعبادة تجمع الحبَّ والخضوع، لا الحبَّ والذُّل، وفي ذلك قال منشدكم:

وعبادةُ الرَّحمٰن غايةُ حبِّه ... وخضوع قاصده هما قطبان

والقاصد هو المتوجِّه إلى الله تَعَالَى فيما يطلبه.}}

[[فإن قال قائل: فالله تَعَالَى قال في مدح المؤمنين: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[المائدة:٥٤]، وهٰذا يخالف الذي ذكر من تقرير من كون الذُّلّ دليل على النَّقص، فما الجواب؟



الجواب: أنَّ هٰذا قرن بما يدل على مقابل له وهو: ﴿أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ فلم تأتِ الآية ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ بحيث يكون الذل متمحِّضًا فيهم؛ بل جيء بمقابله الموجب للموازنة بينهما؛ وأنَّ هٰذا لا يورث نقصًا.

والجواب الثَّاني أنَّ الله قال: ﴿عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، ولم يقل: مع المؤمنين، و(على) موضوعة في لسان العرب للاستعلاء؛ فلهم علو وزكاء في نفوسهم إلَّا أنَّهم يراعون هٰذا مع إخوانهم المؤمنين، لذلك لا يعامل المؤمن مع المؤمن بالذُّل معه، ولٰكن بالذُّل عليه، وبينهما فرق:

فإنَّ الذُّلَّ معه أن يهضم جانبه ويعرض نفسه لما لا يليق شرعًا ولا عرفًا.

أما الذل على المؤمنين أن يوطِّئ كنفه وأن يُلين نفسه بمعاملة إخوانه.

فإن قال قائل: فأين قول الله ﷻ: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾[الإسراء:٢٤]، هٰذا نقص أم كمال؟ كمال لأنَّ الله لا يأمر إلَّا بكمال، فما الجواب؟

أنَّ اللَّفظ على انفراده يكون له معنًى سوى معناه مع تركيبه مع غيره، فليس (جناح الذُّل) هو الذُّل؛ بل جناح الذُّل المقصود به اللِّين؛ لِنْ لهما راحمًا بهما، أمَّا الذُّل فلا يدلُّ على هٰذا المعنى.

ومن هٰذا أن الله ﷻ قال في آخر سورة الجمعة : ﴿وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا﴾[الجمعة:١١]، وقال: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ﴾[لقمان:٦]، وليس اللَّهو ولهو الحديث شيء واحدٌ، بل اللَّهو الشَّيء الذي ليس فيه عظيم نفع، فقد يكون فيه نفع يسير لٰكن غيره أنفع منه، وأمَّا لهو الحديث فقد صحَّ عن ابن مسعود قال: هو الغناء. فلهو الحديث شيء واللهو شيء آخر، وهٰذا من أسرار العربية، فإنَّ العربية لها في معانيها مع الإفراد والتركيب معاني جليلة، وهٰذا يحتاج إلى مقدمات جليلة في معرفة العربية.

وأعظمها حسن مخارج الحروف وصفاتها من فيك، كما قال بعض الحذَّاق من أهل القرن الماضي: إنَّ الأسرار والخصائص في آيات القرآن لا تتبيَّن إلَّا بالمعاني، والمعاني لا تتبين إلَّا بالكلمات، والكلمات لا تتبيَّن إلا بالحروف، والحروف لا تتبيَّن إلَّا بالمخارج والصِّفات. وصدَق، فإنَّ الله ﷻ قال: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ﴾[آل عمران:١٤٠]، حرف القاف من حروف الاستعلاء الدَّالة على القوَّة، هٰذا الحرف في صفته ومخرجه يدل على قوَّة، فالقرح أقوى من الجرح، لأنَّ القرح غائر، والجرح قد يكون غائرًا وقد لا يكون غائرًا، فهٰذه الخصِّيصة في المعنى لم تفهمها إلا بحُسن إدراكك لمأخذ الحرف وموقعه من الخطاب العربي.

ولهٰذا نظائر والكلام في مثل هٰذا طويل؛ لٰكن المقصود أن للكلمات في مآخذها أسرارٌ تدلُّ على منازلها ومقاماتها.]]

والثَّاني: خاصٌّ، وهو التَّوحيد. {{وله معنيان شرعًا:

أحدهما: عام،}} وحقيقتُه إفراد الله بحقوقه {{وحقوقه نوعان:

- حقٌّ في المعرفة والإثبات.
- وحقٌّ في الطَّلب والقصد.

وينشأ من هٰذين الحقين أنَّ الواجب في توحيد الله ثلاثة أنواع هي:



- توحيد ربوبيَّةٍ.
- وتوحيد ألوهيَّةٍ.
- وتوحيد أسماء وصفات. }} وآكدها العبادة.

والثَّاني: خاصٌّ، وهو إفراد الله بالعبادة، فإنَّ التَّوحيد يطلق في الخطاب الشَّرعي ويراد به توحيد الله ﷻ في العبادة والألوهية.}}

والعبادة والتوحيد {{أصلان عظيمان}} يجتمعان ويفترقان {{بحسب المعنى المنظور إليه}}[1]:

فأمَّا اجتماعهما فيكون إذ لوحظت إرادة التَّقرُّب؛ أي قصد القلب إلى العمل تقرُّبًا إلى الله، فيكونان حينئذٍ مترادفين، فكلُّ عبادة يتقرَّب بها {{العبد}} إلى الله هي توحيدٌ له، {{فالصَّلاة توحيد لله، والصِّيام توحيد لله، والحج توحيد لله، وقل ذلك في سائر ما يُتقرَّب به إلى الله؛ لأنَّ العبد يريد بذلك التقرب إليه ﷻ}} وهٰذا معنى قول المصنِّف: (فَاعْلَمْ أَنَّ العِبَادَةَ لاَ تُسَمَّى عِبَادَةً إِلَّا مَعَ التَّوحِيدِ). فـ(أل) في (العبادة) عهديَّةٌ يُراد بها ما أمر به شرعًا.

وأمَّا افتراقهما فيكون إذا لوحظت الأعمال المتقرَّب بها؛ أي: الأعمال والأقوال والاعتقادات التي تتقرب بها إلى الله، فالعبادة أعمّ، فكلُّ ما يُتقرَّب به إلى الله فهو عبادة، ومن تلك القُرب التَّوحيد، وهو مختصٌّ بالحقّ المتعلِّق بالله ﷻ.

{{فهٰذه الصِّلة بين التَّوحيد والعبادة اجتماعًا وافتراقًا.}}

ثمَّ نبَّهَ المصنِّف إلى مُفسِد العبادة الأعظم وهو الشِّرك.

والشِّرك شرعًا يُطلق على معنيين ((اثنين)):

أحدهما: عامٌّ، وهو جَعْل شيءٍ من حقوق الله لغيره.

والثَّاني: خاصٌّ، وهو جَعْلُ شيءٍ من أفعال العباد الـمُتقرَّب بها {إلى الله} لغير الله.

ولا نطلق (أفعال العباد) دون تقييد؛ لأنَّ أفعال العباد المطلقة يندرج فيها أفعالُهم التي ترجع إلى الأحكام القدريَّة كالأكل والشُّرب، بل تُقيَّد بالمفعولة على وجه القُربة، فتختصُّ بالأفعال التي يُراد بها التَّقرُّب.

وإنَّما عُدِل في حدِّ الشِّرك عن (الصَّرْف) إلى (الجعل) لأمرين:

أحدهما: أن (الجَعْل) هو المعبَّر به في الخطاب الشَّرعي، فقال الله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة]، وسُئِل النَّبيُّ ﷺ: أيُّ الذَّنب أعظم؟ فقال: «أنْ تجعل لله نِدًّا وهو خَلَقك». متفقٌ عليه من حديث ابن مسعود.

---

(١) ((العبادة والتَّوحيد بينهما خصوص وعموم وجهي، فبالنَّظر إلىٰ الأعمال المتقرَّب بها إلىٰ الله، فالعبادة أعم، فكلُّ ما يُتقرَّب به إلىٰ الله فهو عبادة ومنها التَّوحيد، وهو مختص بالحقِّ المتعلِّق بالله ﷻ. وبالنَّظر إلىٰ إرادة التَّقرُّب فالتَّوحيد أعم، فكلُّ عبادة يتقرَّب بها إلىٰ الله هي توحيد له.))



والآخر: أنَّ (الجَعْل) فيه معنى الإقبالِ والتألُّهِ القلبي ، وهٰذا غير موجود في كلمة (صَرْف)؛ لأنَّها موضوعةٌ لغةً لتحويل الشَّيء عن وجهه دون التزام مقصودٍ في المحوَّل إليه. [[ومنه تصريف المياه، يعني صرفها من غير ملاحظة إلى هٰذه الجهة أو إلى هٰذه الجهة.

ومن الأوَّل أقول كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الرَّد على المنطقيين»: إنَّ هٰذه الحقائق الإيمانيَّة لا يُفتقر فيها إلى اللُّغة، فإنَّها بيِّنةٌ في نفسها؛ ولٰكن يحتاج إلى كمال فهمٍ لمدارك الشَّريعة، ففي «السُّنن» من حديث أبي ﵁ أنَّه قال للنَّبيِّ ﷺ: «أجعل لك صلاتي كلّها»، أي أكمل قلبي متقرِّبًا لله ﷻ بأن يكون دعائي كله صلاة عليكم، فمثل هٰذه التَّصرفات في الخطاب الشَّرعي دالٌّ على أنَّ الجعل فيه معنى الإقبال والتألّه]]

وأثر الشِّرك على العبادة يختلف باعتبار قدره؛ فإنَّ منه أكبر، ومنه أصغر، والمقصود في كلام المصنِّف هو الشِّرك الأكبر؛ لقوله: (فَإِذَا دَخَلَ الشِّرْكُ فِي العِبَادَةِ فَسَدَتْ)، المراد به: الشِّرك الأكبر؛ لقوله بعدُ: (فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ الشِّرْكَ إِذَا خَالَطَ العِبَادَةَ أَفْسَدَهَا وَأَحْبَطَ العَمَلَ، وَصَارَ صَاحِبُهُ مِنَ الخَالِدِينَ فِي النَّارِ)؛ فحصول الخلود في النَّار مرتَّبٌ على الأكبر دون الأصغر.

والشِّرك الأكبر: هو جَعْل شيء من حقوق الله لغيره ((يخرج به {العبدُ} من الملَّة))؛ ممَّا يتعلق بأصل الإيمان.

أمَّا **الأصغر**: فهو جَعْل شيءٍ من حق الله لغيره {{لا يخرج به العبد من الملة}}؛ ممَّا يتعلق بكمال الإيمان.

{{فنوعا الشِّرك باعتبار قدره يجتمعان في شيء ويفترقان في آخر:

فاجتماعهما في كونهما يتضمنان معا جعل شيء من حق الله لغيره.

ويفترقان في الأثر النَّاشئ عنهما، فالشِّرك الأكبر يؤول بصاحبه إلى الخروج من الملة، وأمَّا الشِّرك الأصغر فلا يؤول بصاحبه إلى الخروج من الملة. }}

ونجاسة الشِّرك محلُّها: القلب، {{وسبق الإنباء إلى أنَّ أصول نجاسات القلب ثلاث:

أولها: الشِّرك.

وثانيها: البدعة.

وثالثها: المعصية.

ذكره ابن القيم في كتاب «الفوائد». }}

وكما أنَّ العبد يُؤمر بدَفْع النَّجاسة الظَّاهرة عنه عند إرادة الصَّلاة في بدنه وثوبه والبُقعة التي يصلِّي عليها= فإنَّه يُؤمر بتطهير أعماله جميعًا؛ بإفراغ قلبه من الشِّرك، ((ومتى كان الشِّرك مفسدًا للعبادة محبطًا للعمل كلّه فإنَّ صاحبه يكون من الخالدين في النَّار، وهٰذا هو الشِّرك الأكبر كما تقدَّم)). وهٰذه النَّجاسة هي أعظم حبالة ينصبها الشَّيطان وهو الذي أراده المصنِّف بقوله: (هَذِهِ الشَّبَكَةِ) فإنَّ الشَّيطان ينصب شباكًا يختل بها القلب ليخرجهم عن دين الله أعظمها شبكة الشِّرك التي إذا أمسكت بأحدٍ آلت به إلى حُبُوط عمله وصيَّرته من أهل النَّار، أعاذنا الله وإيَّاكم منها.}}



والآية التي ذَكَرها المصنِّف في التَّحذير من الشِّرك – وهي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦] الآية – عامَّةٌ في الشِّرك كلِّه في أصحِّ قولَي أهل العلم، فلا يغفر الله من الشِّرك شيئًا، لا صغيرِه ولا كبيرِه؛ لأنَّ المصدر المُؤوَّل من (أن) والفعل المضارع (يُشْرَك)، المسبوكَ في كلمة (شركًا) = جاء نكرةً واقعةً في سياق النَّفي فأفاد العموم، فكأنَّ سياق الآية: (إنَّ الله لا يَغفر شركًا به). {{فيكون الشِّرك كلُّه غير مغفور، وهٰذا أصحّ قولي أهل العلم في تفسير الآية.}}

وممَّا يُعين العبد على معرفة الشِّرك ليحذرَه معرفةُ أربع قواعدَ ذكرها اللهُ في كتابه، تُبيِّن حال المشركين الَّذين بُعِث فيهم محمَّدٌ ﷺ، وما كان يدعوهم إليه، وتتَّضح بها حقيقةُ الشِّرك، ويتميَّزُ ((بها)) دين المسلمين عن دين المشركين، وهي القواعد التي ذَكَرها المصنِّفُ هنا، فهٰذه القواعد هي قواعد مُفرِّقة بين دين المسلمين ودين المشركين، ومَرَدُّها إلى معرفة الدِّين الَّذي جاء به النَّبيُّ ﷺ، ومعرفة حال المشركين الَّذين بُعِث فيهم. {{واستمدادها من القرآن الكريم، فهي ليست كلامًا من مبتكرات المصنِّف غيرَ مشيَّدٍ على برهانٍ جليٍّ من القرآن؛ بل قصد المصنِّفُ تخصيصَ دلائل هٰذه القواعد بالقرآن، فكلُّ قاعدةٍ منها ذكر دليلها من القرآن؛ وربَّما زاد بذكر دليل من السُّنّة، فيُعلم أنَّ ما قرَّره فيها ليس بدعًا من القول، والمصنِّفون في بيان الدِّين إذا قيَّدوا شيئًا على وجه التَّقعيد في عددٍ معيَّنٍ فلا يريدون بذلك أنَّ الأمر منحصرٌ فيها، وإنَّما يريدون ثبوتَ تلك القواعد بدلائلها من القرآن والسُّنّة، ولا تجد فيما ذكره المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى شيئًا غير مبني على دليل من القرآن والسُّنّة، كما سيعلم من كلِّ قاعدة من هٰذه القواعد.

والمراد بالقاعدة هنا أوسع من المعنى الذي يورده الفقهاء وهو ألصق بالمعنى اللُّغوي فهي أساسٌ من أسس الدِّين، وأصلٌ من أصوله، فهٰذه القواعد الأربع من قواعد الشَّريعة، ويسوغ أيضًا إضافة المعنى الاصطلاحي للقاعدة؛ لأنه كما سلف قضيَّة كلِّيّة تنطبق على جزئيات متفرِّقة من أبواب متعدِّدة؛ لٰكن هٰذه الأبواب لا تختصُّ بالفقه؛ بل تعمُّ الدِّين كلَّه، فهي قواعد دينيَّة.}}

۞۞۞۞



ثمَّ قال المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

القَـاعِدَةُ الأُولَى

أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الكُفَّارَ الَّذِينَ قَاتَلَهُم رَسُولُ الله ﷺ، مُقِرُّونَ بِأَنَّ الله تَعَالَى هُوَ الخَالِقُ المُدَبِّرُ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يُدْخِلْهُم فِي الإِسْلَام.

وَالـدَّلِيلُ قَولُـهُ تَعَـالَى: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ ﴾ [يونس].

مقصود هٰذه القاعدة بيانُ شيئين:

أحدهما: أنَّ الكفَّار الذين قاتلهم رسولُ الله ﷺ مُقِرُّون بتوحيد الرُّبوبيَّة؛ وهو إفراد الله في ذاته وأفعاله.

وأشار المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إليه بقوله: (مُقِرُّونَ بِأَنَّ الله تَعَالَى هُوَ الخَالِقُ المُدَبِّرُ)، لأنَّ الخلق والتَّدبير من أعظم أفعال الرُّبوبيَّة المتعلِّقة بذاتٍ تصلح لها.

واستدلَّ على ما ذكره بقولِهِ تَعَالَى: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ ﴾، ووجه دلالته هي في إقرارهم بأنَّ الرَّزق والمِلك والتَّدبير كلُّه لله.

والآخر: أنَّ إقرارهم بتوحيد الرُّبوبيَّة {{فقط}} لم يُدخلهم في الإسلام.

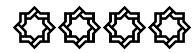
وينبغي {هٰهنا} أن يُعلَم أنَّ بين إقرار الموحِّدين وإقرار المشركين بتوحيد الرُّبوبيَّة فرقًا من وجهين:

أحدهما: أنَّ توحيد المؤمنين بالرُّبوبيَّة **سَالمٌ** من الاعتقادات الفاسدة، بخلاف المشركين، فمع إقرارهم بتوحيد الرُّبوبيَّة {إجمالا} فإنَّ لهم اعتقاداتٍ باطلةً فيه؛ كاعتقادهم في الشَّمس والقمر والكواكب والرُّقى ((الباطلة)) والتَّمائم، وهي عقائد مخلَّةٌ بتوحيد الرُّبوبيَّة.

والآخر: أنَّ توحيد المؤمنين في الرُّبوبيَّة شاملٌ لجميع أفرادها لا يتخلَّف منها شيء، فهو إقرارٌ تفصيليٌّ، بخلاف المشركين الذين قاتلهم رسول الله ﷺ فهم يؤمنون بالرُّبوبيَّة إجمالًا لا بكل تفاصيلها؛ فلهم حظٌّ من الإيمان ببعض أفرادها دون سائرها.

فإذا وجدْتَ في كلام أهل العلم أنَّ المشركين يقرُّون بتوحيد الرُّبوبيَّة فلا تحسبَنَّ اعتقادَ المشركين في الرُّبوبيَّة كاعتقاد الموحِّدين، بل بينهما الفَرقان العظيمان المذكوران آنفًا.

ووجود هٰذين الفرقين لا يقدح في إدراج القاعدة فيما يُفرِّق بين الموحِّدين والمشركين؛ لأنَّ وجود القدر الكليِّ في الإقرار بالرُّبوبية عند المشركين كافٍ في تحقيق مقصودها. [[والقواعد تلاحَظ فيها المعاني الكُلِّيَّة لا الأفراد الجزئية، فإن تخلُّف فرد جزئي لا يقدح في كلية القاعدة، كما بينه مبسوطًا الشَّاطبي في كتاب «الموافقات»،] فالقاعدة المذكورة صحيحة مع الإنباء إلى ما ذكرنا من الفرقان البيِّن بين الطَّائفتين في توحيد الرُّبوبيَّة.





قال المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ :

القَـاعِدَةُ الثَّـانِيَةُ

أَنَّهم يَقُولُونَ: مَا دَعَوْنَاهُم وَتَوَجَّهنا إِلَيْهِم إِلَّا لِطَلَبِ القُرْبَةِ وَالشَّفَاعَةِ.

فَدَلِيلُ القُرْبَةِ قولُهُ تعَالَى: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَـٰذِبٌ كَفَّارٌ ۝٣﴾ [الزُّمَر].

وَدَلِيلُ الشَّفَاعَةِ قولُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَـٰٓؤُلَآءِ شُفَعَـٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨].

وَالشَّفَاعَةُ شَفَاعَتَانِ: شَفَاعَةٌ مَنْفِيَّةٌ، وَشَفَاعَةٌ مُثْبَتَةٌ.

فَالشَّفَاعَةُ المَنْفِيَّةُ: مَا كَانَتْ تُطْلَبُ مِنْ غَيرِ اللهِ فِيمَا لا يَقْدِرُ عَلَيهِ إِلَّا اللهُ.

وَالدَّلِيلُ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَـٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَـٰعَةٌ ۗ وَٱلْكَـٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ۝٢٥٤﴾ [البقرة].

وَالشَّفَاعَةُ المُثْبَتَةُ هِيَ الَّتي تُطْلَبُ مِنَ اللهِ، وَالشَّافِعُ مُكْرَمٌ بِالشَّفَاعَةِ، وَالمَشْفُوعُ لَهُ مَنْ رَضِيَ اللهُ قَولَهُ وَعَمَلَهُ بَعْدَ الإِذْنِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾[البقرة: ٢٥٥].

مقصود هٰذه القاعدة بيانُ أنَّ الحامل للمشركين على دعوة غير الله والتَّوجُّهِ إليه شيئان ((اثنان)):

أحدُهما: طلبُ القُربة.

والثَّاني: طلبُ الشَّفاعة.

فلم يكن المشركُون يعتقدون أنَّ معبُوداتهم تدبِّرُ الأمر وتستقلُّ بها شاءت، ولكنَّهم كانوا يتوجَّهون إليها لتحصيل هٰذين الأمرين المذكورَين، وقد أبطل اللهُ هٰذا وهٰذا.

فأمَّا **طلب القُربة** باتِّخاذهمُ الأولياء، فقد أبطله الله ﷻ بنفي وجودهم، كما قال الله ﷻ: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾، وهي الآيةُ التِّي ذكرها المصنِّف، ثم قال في آخرها: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَـٰذِبٌ كَفَّارٌ ۝٣﴾[الزُّمر]، فنسبهم إلى الكذب في دعواهم {{أنَّ لله أولياء، وذلك}} يتضمّن نفي وجود وليٍّ لله.

وقال أيضاً: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ﴾ [الإسراء: ١١١]، فنفى الله ﷻ {{وجود الأولياء، وأبطل}} تعلّقهم بطلب القُربة {{من هٰذا الطريق في مواضع عدة من القرآن الكريم}} بنفي وجود وليٍّ له من هٰذه المعبودات.

والولي المنفي عن الله هنا بمعنى النَّصير {{المساعد}}؛ وهو ما كان يعتقده المشركون أنَّ لله ناصرًا ينصره ويؤيده.

وأمَّا الولي الذي هو بمعنى المنصور {{المعان}} فهٰذا من أعظم حظوظ المؤمنين عند ربهم كما قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢﴾[يونس] أي أولياؤه الذين ينصرهم



تعالى.

وأمَّا الشَّفاعة فأبطلها الله تعالى بنفي مِلك الشُّفَعاء للشَّفاعة ((ونفي شفاعة الشُّفعاء للكافرين))؛ وامتناع شفاعتهم إلَّا من بعد إذنه، كما قال الله ﷻ: ﴿ وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾[يونس:١٨]، فأكذبهم الله بقوله: ﴿ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعٗاۖ ﴾ [الزُّمر:٤٤]. وبقوله أيضًا: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَۖ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ إِذۡنِهِۦ ﴾ [يونس: ٣].

ويتحقَّق بهذا الذي ذَكَرناه أنَّ مدار الأمر الذي طلبه المشركون - وهو طلب القُربة والشَّفاعة- جرى إبطالُه في القرآن الكريم بمسلكين:

أحدهما: طلب القُربة فإنَّ الله ﷻ أبطله بنفي الأولياء الذين ينصرون الله تعالى.

الآخر: طلب الشَّفاعة فلم يبطله الله ﷻ بنفي الشُّفعاء؛ لأنَّ الشُّفعاء موجودون شرعًا وقدرًا، وإنَّما أبطله بنفي كون أولئك الشُّفَعاء يملكون الشَّفاعة استقلالًا، بل لا يملكونها إلَّا بإذن الله، ولا يشفعون إلَّا من بعد إذنه ورضاه. ((فمن ملكها بأمر الله ﷻ لا ينفع بها كافرًا فإنَّ الكفَّار لا تنفعهم شفاعة الشَّافعين)).

والشَّفاعة التي يذكرها المتكلِّمون في أبواب الاعتقاد يريدون بها **الشَّفاعةَ عند الله**، وتعريفها هنا شرعًا هو **سؤال الشَّافعِ اللهَ حصُولَ نفعٍ للمشفوع له**، والنَّفع يتضمَّن جلبَ خيرٍ له أو دفعَ ضرٍّ عنه.

وهي نوعان:

أحدهما: **شفاعةٌ منفيَّة**، وهي التي نفاها الله، وحقيقتها الشَّفاعة التي تُطلب من غير الله فيما لا يقدر عليه سواه. {{والشفاعة المنفية شرعًا هي الخليَّة من إذن الله ورضاه، وهي نوعان:

أحدهما: المنفيَّة عن الشَّافع، ومنها المنفية عن الآلهة المزعومة. [[وما لا يسع المشفوع عنده ردَّه، وما يبتدئه الشافع دون إذن الله ورضاه، فكل هٰذه الأقسام مندرجة في الشَّفاعة المنفيَّة المتعلِّقة بالشَّافع.]]

والآخر: المنفيَّة عن المشفوع له، ومنها الشَّفاعة للكافر.}}

وذكر المصنِّف رحمه الله قولَهُ تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٢٥٤ ﴾، دليلًا عليها لنفي الشَّفاعة فيها، والنَّفي يختصُّ بالشَّفاعة التي تُطلب من غير الله فيما لا يقدر عليه سواه. [[نظيره قول الله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ ﴾[البقرة:١٩٧]، المنفي هنا من الجدال، فالرَّفث والفسوق عام؛ لٰكن الجدال ليس عامًّا، بل خاص، والدَّليل قراءة: ﴿وَلَا جِدَالٌ﴾ مثل ﴿وَلَا شَفَٰعَةٞ ﴾ فإنَّها مرفوعة، فيكون جدالٌ مخصوصٌ فيكون المراد به جدالٌ مخصوص، وهو الجدال بأحكام الشَّرع؛ لأنَّ الله ﷻ بيَّنها بيانًا تامًّا كما اختار ذلك أبو العباس ابن تيمية الحفيد، فالآيتان على سَنَن واحد ﴿وَلَا جِدَالٌ ﴾ وكذلك ﴿وَلَا شَفَٰعَةٞ ﴾]].

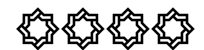
والثَّاني: **شفاعةٌ مثبَتة**، وهي التي أثبتها الله ﷻ، وحقيقتها {{الشرعية}}: الشَّفاعة التي تُطلب من الله، وشرطاها: إذن الله ورضاه عن الشَّافع والمشفوع له، كَما قَالَ تَعالى: ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ ﴾، واقتصر المصنِّف على دليل الإذن لإمكان اندراج الرِّضا فيه؛ فإنَّ الله إذا رضي أذن. {{والإفصاح به أولى



كما جاء في قول الله تعالى: ﴿ ۞ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴿٢٦﴾ ﴾[النَّجم] وحُذف متعلق الفعل ﴿وَيَرْضَىٰٓ﴾ ليعم الرِّضا عن الشَّافع وعن المشفوع له.} }

(وَالشَّافِعُ مُكْرَمٌ بِالشَّفَاعَةِ)، كما قال المصنِّف، فالله متفضِّلٌ عليه بها.

و(مُكْرَمٌ) بتخفيف الرَّاء في المسموع في رواية الكتاب ويجوز تشديدها.





قال المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ:

القَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ

أَنَّ النَّبيَّ ﷺ ظَهَرَ عَلَى أُنَاسٍ مُتَفَرِّقِينَ فِي عِبَادَاتِهِم؛ مِنْهُمْ مَنْ يَعْبُدُ المَلائِكَةَ، وَمِنْهُم مَنْ يَعْبُدُ الأَنبِيَاءَ وَالصَّالِحِينَ، وَمِنْهُم مَنْ يَعْبُدُ الأَشْجَارَ وَالأَحْجَارَ، وَمِنْهُم مَنْ يَعْبُدُ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ، وَقَاتَلَهُم رَسُولُ الله ﷺ، وَلم يُفَرِّقْ بَيْنَهُمْ، وَالدَّلِيلُ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ ﴾ [الأنفال: ٣٩].

وَدَلِيلُ الشَّمْسِ وَالقَمَرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِ ٱلَّيۡلُ وَٱلنَّهَارُ وَٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُۚ لَا تَسۡجُدُواْ لِلشَّمۡسِ وَلَا لِلۡقَمَرِ وَٱسۡجُدُواْۤ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ ٣٧ ﴾ [فُصِّلَت].

وَدَلِيلُ المَلائِكَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرۡبَابًا ﴾ [آل عمران: ٨٠].

وَدَلِيلُ الأَنبِيَاءِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أَقُولَ مَا لَيۡسَ لِي بِحَقٍّۚ إِن كُنتُ قُلۡتُهُۥ فَقَدۡ عَلِمۡتَهُۥۚ تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ ١١٦ ﴾ [المائدة].

وَدَلِيلُ الصَّالِحِينَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ ﴾ [الإسراء: ٥٧].

وَدَلِيلُ الأَشْجَارِ وَالأَحْجَارِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أَفَرَءَيۡتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ ١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ ٢٠ ﴾ [النجم]، وَحَدِيثُ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى حُنَيْنٍ، وَنحنُ حُدَثَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ، وَلِلْمُشْرِكِينَ سِدْرَةٌ يَعْكُفُونَ عِنْدَهَا وَيَنُوطُونَ بِها أَسْلِحَتَهُم، يُقَالُ لها: ذَاتُ أَنْوَاطٍ، فَمَرَرْنَا بِسِدْرَةٍ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ الله، اجعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ... » الحديثُ.

مقصود هٰذه القاعدة: بيان أنَّ مناط الكفر عبادةُ غير الله، دون نَظَرٍ إلى منزلة المعبود؛ فمن يعبد النَّبيَّ والوليَّ والمَلَك كمن يعبد الشَّجر والحجر ((والبقر)) وأجرام الأفلاك.

فالنَّبيُّ ﷺ ظهر على أناسٍ متفرِّقين في عباداتهم؛ أي {{متفرِّقين}} من جهة مألوهاتهم التي يعبدون، لا من جهة الأفعالِ التي يتقرَّبون بها إليه، فليس معنى قول المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ: (مُتَفَرِّقِينَ فِي عِبَادَاتِهِم) أنَّ منهم من يعبد الله بالذِّكر، ومنهم من يعبده بالذَّبح له، ومنهم من يعبده بالنَّذر له، وهي من الأفعالِ المتعبَّدِ بها، وإنَّما المراد: كونهم متفرِّقين في عباداتهم من جهة مألوهاتهم التي يعبدون ((لا الأفعال المتعبَّد بها)).

فكان منهم من يعبد الملائكة، ومنهم من يعبد الأنبياء والصَّالحين، ومنهم من يعبد الأشجار والأحجار، ومنهم من يعبد الشَّمس والقمر، وقاتلهم رسول الله ﷺ وأكفرَهم ولم يفرِّق بينهم؛ لأنَّهم وإن اختلفوا في معبوداتهم فقد اجتمعوا في موجِب الكفر وهو عبادة غير الله عَزَّ وَجَلَّ.

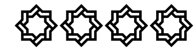
فلا يختصُّ التَّكفيرُ والقتال بمن عبد الأصنام؛ بل هو جزاء كلِّ من عبد غير الله، وَالدَّلِيلُ – كما ذكر المصنِّف –: قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ ﴾؛ فأعظم الفتنة عبادة غير الله، وأصل الدِّين هو توحيد الله.



وقد ذكر المصنِّف أدلةَ ما قرَّره من تفرُّقهم في مألوهاتهم، {{فإن قوله: (ودليل الشَّمس والقمر)ونظائره يريد به دليل وقوع عبادة المذكورات فيه، }} وجميعُها من القرآن سوى أحد دليلي عبادتهم الأشجار والأحجار وَهُوَ حَدِيثُ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ ﷺ، قَالَ: «خَرَجنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلى حُنَينٍ، وَنحنُ حُدَثَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ... » ، الحديث أخرجه التِّرمذي، وإسناده صحيحٌ.

وقوله في الحديث « يَعْكُفُونَ » [[هو بضمِّ الكاف وتكسر أيضًا؛ والعُكوف الإقامة عليها والمكث عندها، ويجوز في قوله: (الحديثَُِ) الرَّفع والنَّصب والجرّ، والأوَّل أجلُّ تقريرًا؛ لأنَّه في علم النَّحو يقولون: الرَّفع أقوى الحركات، والثَّاني أشهر تقديرًا؛ لأنَّ التَّقدير في الأشهر: أكمل الحديثَ. لأنَّ الشَّيخ لم يذكر تمام الحديث.

يقولون في النَّحو: لو لا الحذف والتَّقدير لعلَّف النَّحو الحمير. ولذلك يقول السّهلي رَحِمَهُ اللهُ تعالى: أهل العربيَّة شياطين يصلحون ما يفسدون..]].





ثم قال المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

القَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ

أَنَّ مُشْرِكِي زَمَانِنَا أَغْلَظُ شِرْكًا مِنَ الأَوَّلِينَ؛ لأَنَّ الأَوَّلِينَ يُشْرِكُونَ فِي الرَّخَاءِ وَيُخْلِصُونَ فِي الشِّدَّةِ، وَمُشْرِكُو زَمَانِنَا شِرْكُهُم دَائِمًا فِي الرَّخَاءِ وَالشِّدَّةِ.

وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾ ﴾[العنكبوت].

مقصود هٰذه القاعدة بيانُ غِلَظ شرك {{أهل زمانه ومن بعدهم من}} المتأخِّرين وأنَّهم شرٌّ مكانًا وأضلُّ سبيلًا من الأوَّلين.

ومجموع الأدلَّة الشَّرعيَّة والوقائع التَّاريخيَّة يدلُّ على أنَّ شرك المتأخِّرين أشدُّ من شرك الأوَّلين من {{تسعة}}(١) وجوه:

الوجه الأوَّل: أنَّ شرك الأوَّلين كان في الرَّخاء فقط، أمَّا شرك المتأخِّرين فهو في الرَّخاء والشِّدَّة {{معا}}، ذَكَر هٰذا الوجهَ المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ هنا في «القواعد الأربع»، وفي «كشف الشُّبهات» أيضًا، وجعل دليلَه الآيةَ المذكورة من سورة العنكبوت، فرُكوبُ الفلك – وهو السَّفينة – في البحر حالُ شدَّةٍ هم فيه مخلصون يدعون الله وحده، وكونهم في البرّ حالُ رخاء، وفيه يكون شركهم.

الوجه الثَّاني: أنَّ الأوَّلين كانوا يدعون مع الله خلقًا مقرَّبين من الأنبياء والملائكة والصَّالحين، أو يدعون أشجارًا وأحجارًا ليست عاصيةً، وهؤلاء المتأخِّرون يدعون مع الله الفُسَّاق والفُجَّار، ذَكر هٰذا الوجهَ المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا في كتاب «كشف الشُّبهات».

أورد أحد الإخوان إيرادًا فقال: إنَّ المشهور المستفيض في أخبار العرب في جاهليَّتهم ممَّا هو منقول في تواريخهم أنَّ إساف ونائلة وهما صنمان معظَّمان عند العرب عُبِدا من دون الله هما رجل وامرأة فجرا تحت أستار الكعبة، فعاقبهم الله ﷻ ومسخهما في صورة هٰذين الصَّنمين فلما وجدهما المشركون تحت الأستار عظَّموهما ظنًّا أن هٰذا تخليدًا لهما فيكونون قد عظَّموا ما ليس صالحًا، خلافًا لما ذكره إمام الدَّعوة في كشف الشُّبهات وذكرتُه لكم من الفرق، فما الجواب؟

الجواب: أنَّ هٰذه الهيئة الحجريَّة ليست لهما؛ بل استحالًا من الصُّورة البشريَّة التي يُناط بها الثَّواب والعقاب إلى صورةٍ حجرية لا تعلُّق لها بالثَّواب والعقاب، وهٰذا نظير ما يذكره الفقهاء في الطَّهارة الحسّية أنَّ العين النجسة إذا استحالت صارت طاهرةً؛ كالخمر إذا تخلَّل عند القائلين بنجاسة الخمر، فحينئذ لا تكون الأحجار مناط الحكم عليها بأنَّها عاصية ليست مطيعة؛ لأنَّ ما خلا من متعلَّق الأمر والنَّهي ممَّا يسمِّيه الأصوليون بالتكليف لم يكن محلًّا للثَّواب والعقاب حتى يُحكم عليها بأنَّها عاصية، وإنَّما هي مطيعة باعتبار الطَّاعة القدريّة؛ لأنَّ جميع المخلوقات مطيعةٌ لله ﷻ طاعة قدرية.

(١) في الدروس السَّابقة (ثمانية).



الوجه الثَّالث: أنَّ المشركين الأوَّلين يعتقدون أنَّ ما هم عليه مخالفٌ لدعوة الأنبياء والرُّسل، فقالوا: ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴿٥﴾﴾[ص]، أمَّا المتأخِّرون فإنَّهم يدَّعون أنَّ فعلهم موافقٌ لدعوة الأنبياء والرُّسل. {{ذكر هٰذا الوجه بمعناه عبد اللَّطيف بن عبد الرَّحمٰن بن حسن في «رده على داود بن جرجيس».}}

الوجه الرَّابع: أنَّ كثيرًا من المتأخِّرين قصدوا معبوداتهم من دون الله على جهة الاستقلال، أمَّا الأوَّلون فقصدوا معبوداتهم لتُقرِّبهم إلى الله، فهي عندهم شفعاء ووسائط، بخلاف حال من تأخَّر، وإن زعموا خلافه.

الوجه الخامس: أنَّ المشركين المتأخِّرين يزعمون أنَّ قصْد الصَّالحين والتَّوجُّهَ إليهم من حقِّهم، وأنَّ تركه جفاءٌ لهم وإزراءٌ بهم، ولم يكن الأوَّلون يذكرون هٰذا.

الوجه السَّادس: أنَّ عامَّة شرك الأوَّلين في الألوهيَّة، ويقِلُّ في غيرها، أمَّا المتأخِّرون فشركهم كثيرٌ في الألوهيَّة والرُّبوبيَّة والأسماء والصِّفات جميعًا.

الوجه السَّابع: أنَّ المشركين الأوَّلين كانوا لا يُشركون بالله في شيءٍ من المِلْك والتَّصرُّف الكليِّ العام؛ بل كانوا يقولون في تلبيتهم: (لبَّيك اللَّهمَّ لبَّيك، لبَّيك لا شريك لك لبيك، إلَّا شريكًا هو لك، تملِكه وما ملك)، أمَّا المتأخِّرون فقد جعلوا لمن يُعظِّمونه مِلكًا وتصرُّفًا في الكون، وهٰذا شركٌ لم تعرفه العرب الأُوَل. [[كما قال بعضهم: إنَّ النَّملة لا تدخل بلدة كذا وكذا إلَّا بإذن من الولي الفلاني، تصرُّف كلِّي في أدقِّ شيء وهي النَّملة لا تدخل البلدة إلَّا بإذن الوليّ الفلاني عياذًا بالله.]]

الوجه الثَّامن: {{أنَّ المشركين الأولين كانوا يرجون آلهتهم في قضاء حوائج الدُّنيا فقط، لأنهم إما منكرون للبعث أو يعتقدون أنهم إذا وصلوا إلى الله استغنوا عن آلهتهم لما يكون لهم من الحظ والمنزلة عند الله. أمَّا المتأخِّرون فيريدون من معظَّميهم: قضاء حوائج الدنيا والآخرة، ذكر هٰذا الوجه بمعناه حمد بن ناصر بن معمر في جواب له مذكور في «الدُّرر السَّنيَّة».

الوجه التَّاسع: }} أنَّ المشركين الأوَّلين كانوا يعظِّمون الله وشعائره، فكانوا يعظِّمون اليمين بالله، ويُعيذون من عاذ بالله وببيته، ويعتقدون أنَّ البيت الحرام أعظم من بيوت أصنامهم، أمَّا المشركون المتأخِّرون فإنَّ أحدهم يقسم بالله صادقًا وكاذبًا، ولا يُقدم على القسم بمن يعتقد فيه من المعظَّمين كاذبًا، ولا يعيذون من عاذ بالله وببيته، ويعيذون من عاذ بمعظَّمهم أو بتربة قبره، [[قد ذكروا في أخبار بعض البلدان أنَّ رجلًا سرق أموال النَّاس من المتولِّين، فلمَّا أراد النَّاس البطش به لجأ إلى تربة وليّ من المعظِّمين، فبقي مدَّة طويلة لا يتمكَّن أحد من الدُّخول عليه والتَّعرُّض له، خوفًا من لَجَاءتِهِ إلى هٰذا الوليّ عياذًا بالله.]] ويعتقدون أنَّ العكوف بالمشاهد {{والمزارات}} أعظم من العُكوف بالمساجد، {{وأكثرهم يرى أن استغاثتهم ودعاءهم غير الله أسرع وأنجح في حصول مقصوده من استغاثته ودعاءه غير الله أسرع وأنجح بحصول مقصوده من استغاثته ودعائه الله ﷻ.}}.

وهٰذا الوجه مستفاد من كلامٍ متفرقٍ لحفيد المصنِّف سليمان بن عبد الله في «تيسير العزيز الحميد»



{{وبعضه في كلام حمد بن معمر آنف الذكر.

وهٰذه الوجوه إنَّما يلمس حقيقتها من عرف الشِّرك والتَّوحيد، أمَّا من جهل التَّوحيد لقلَّة معرفته به أو نشأته في بلاد على التَّوحيد، فإنه لا يعرف مقدار هٰذه الوجوه. [[ويرى أنَّها شيء كان فبان، وهٰذا من الجهل بدين الله ﷻ، فإنَّ التَّوحيد هو التَّوحيد والشِّرك هو الشِّرك؛ وأضرابه كثيرة، فقد روى البزَّار بسند صحيح عن ابن مسعود أنَّه قال: الشِّرك بضعٌ وسبعون بابًا. يعني أبواب كثيرة، فلابد أن يحترز منها الإنسان وأن يتعاهد ذلك بالتَّعلُّم والتَّفقُّه في توحيد الله ﷻ وأن لا يزهد في ذلك، فإنَّ الدِّين هو التَّوحيد، فإنَّك إن لو متَّ جاهلا بالفقه الزائد عن ما يلزمك من العبادة أو جاهلا بالتفسير أو جاهلا بالمصطلح ما ضرك ذلك، لٰكن إذا متَّ جاهلًا بالتَّوحيد لا تعرف حقّ الله ﷻ فإنَّ ذلك يضرك، ولذلك فإنَّ الإنسان في القبر يسأل الأسئلة الثلاثة: من ربك وما دينك، ومن نبيك؟ قال الشَّيخ حافظ في «سلم الوصول»:

وَأَنَّ كُــلًّا مُقْعَــدٌ مَسْــؤُولُ: مَـا الـرَّبُّ؟ مَـا الـدِّينُ؟ وَمَـا الرَّسُـولُ؟

هٰذه أعظم المطالب الثَّلاثة التي ينبغي أن يتفقَّه فيها الإنسان.]]

فينبغي أن يتدبر العبد ما في القرآن والسُّنة من ذكر أحوال المشركين وهي أحوال تتكرر في كلِّ زمان ومكان ليعرف الشرك والتوحيد، فإنَّه مما ضعف العلم في الخلق وكثرت دعاوى الشِّرك والنِّفاق وتسلط أهل الأهواء في الإسلام عظم الجهل بتوحيد الله حتى سرى هٰذا إلى البلدان التي يسمها أهلها بلاد التوحيد، وإن الأرض المقدسة لا تقدس أحدا، وإنَّما يحفظ الخلق في بلدانهم بقدر ما يحفظون من حق الله ﷻ في توحيده، فمن أراد أن يتغرغر بحلاوة التوحيد فلا يقولنَّ: كان أبي وهٰذه بلدي، وإنَّما يقول: قال الله وقال رسوله ﷺ، فإنَّه إذا كان حشو قلبه في معرفة التَّوحيد والشِّرك؛ كلام الله أو كلام النبي ﷺ حصلت له قوة عظيمة في التمييز بين التوحيد والشرك، وعرف لكل منهما منزلته، فإذا ضعف نور هٰذا المصباح في قلب العبد وآنس السكينة إلى الحال التي نشأ عليها فربَّما لم يرفع إلى التَّوحيد رأسا ولا تجهَّم وجهه عبوسًا من طروء أحوال المشركين، وهٰذه بلية سرت في الخلق بأخرة حتى صرت تسمع ممَّن نشأ في بلاد على التَّوحيد أشياء تخالف توحيد الله ﷻ؛ لأنَّه أخذ التَّوحيد عن أبيه وجدِّه، ولم يأخذه عن الله وعن رسوله ﷺ فلم يقدره حينئذ قدره ولا عرف له مرتبته ولا آنس شرّ الشِّرك الذي هو شر شرّ موجود على الأرض.

فالله الله في تمييز توحيدكم ومعرفته بما ذكر الله ﷻ في كتابه وذكره رسوله ﷺ، فإنَّ الشَّرع أغنى عن كلّ أحدٍ وكلام أهل العلم إنَّما يراد به الإطِّلاع على ما يقرّر معاني الكتاب والسُّنة، كهذا الكتاب فإذا وقر في قلب الإنسان معاني الكتاب والسُّنّة استغنى عن كلِّ كلام إلَّا كلام الله وكلام رسوله ﷺ.

فنسأله ﷻ أن يُنير قلوبنا بالتَّوحيد، وأن يعيذنا من الشِّرك وأن يجعلنا من عباده المخلصين. }}.

وبهذا ينتهي شرح الكتاب على وجه مختصر يفتح موصده ويبيِّن مقاصده، اللَّهمَّ إنَّا نسألك علما في يسر ويسرًا في علم وبالله التَّوفيق.

